الجـــزء الرابع
المجلد الحادي والثلاثون

تنسيق وفهرسة
د/ الشويحي

28-2-2011





ذو القعـــدة ١٤٠٠ هـ
تشرين الاول ١٩٨٠ م
٣٤

تعقيب على تحقيق
« كتاب الكُتّاب » لابن درستويه

الدكتور عدنان محمد سلمان
الاستاذ المساعد في كلية الآداب — جامعة بغداد

يعد ابن درستويه[1] من النحاة واللغويين البارزين الذين نبغوا في أواخر المائة الثالثة للهجرة وأوائل المائة الرابعة . وقد أسهم اسهاماً محموداً في انماء التراث العربي ، فوضع مؤلفات قيمة في النحو واللغة ، ومن هذه المؤلفات كتاب سماه « كتاب الكتّاب »[2] ، عالج فيه مسائل تتعلق بالخط العربي وطريقة الكتابة ، وما تواضع عليه الكتاب ، وقد ضمن كتابه هذا مسائل لغوية جمة ، وفوائد نحوية كثيرة ، وأولع فيه بالتعليل ، وتفسير أساليب الرسم ، وقد أوضح ابن درستويه غرضه من تأليف هذا الكتاب فقال : « . . . كتاب الكتّاب الجاري بين الخاصة والعامة في كتب علومهم وآدابهم ومراسلاتهم ، الذي لا يستغني متأدب عن معرفته ولا يليق بذي المروءة جهله ، وفيه اختلاف بين العلماء ، فمنهم المقتفي خط المصحف والمكتفي بما نشأ عليه ، إنْ مصيباً وإنْ مخطئاً ، وقد ألّف كل امرئٍ منهم في ذلك كتاباً على رأيه ، فاخترنا من مذاهبهم جيد ما وافق النظر وأوجبه قياس النحو ، وبيّنّا فيه مواقع الزلل ، من غير أن ننص الى عالم زلته ، أو نُنعي عليه عثرته ،

(١) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه المتوفى ببغداد سنة ٣٤٧ هـ . انظر ترجمته في انباه الرواة ١١٣/٢ ووفيات الأعيان ٢٥١/١ — ٢٥٢ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٣٦/٢ .

(٢) كشف الظنون ١٤٥١/٢ — ١٤٥٢ ، وسماه : « كتاب الكتاب المتمم » وقال : « إن الكتاب الثاني مخفف بمعنى الكتابة ، فحينئذ يكون المعنى كتاب الكتابة ، وفي رواية مشدد بمعنى المكتب ، وهو الأنسب بحسب المعنى » .

وانظر الاختلاف الذي وقع في اسم الكتاب بين الذين ترجموا لابن درستويه مقدمة كتاب الكتاب تحقيق الاستاذين الفاضلين الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٩ .

وسمّيناه « كتاب الكتّاب» اذ كان قصدنا فيه لما يكتب من تهج وقراءة ، دون غيره ، ولان الهجاء يلحق غير المكتوب أيضاً،وان الخط قد يكون تصويراً أو نقشاً، ولم ننسبه الى الكتابة ، لانها صناعة الكاتب ، وهي تجمع أسباباً غير الكتابة ، ووجدنا كتاب الله جلّ ذكره لا يقاس هجاؤه ، ولا يخالف خطه ، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف ، ورأينا العروض انما هو احصاء ما لفظ به من ساكن ومتحرك ، ليس يلحقه غلط ، ولا فيه اختلاف بين أحد ، فلم نعرض لذكرهما في كتابنا هذا » [١]

وقد قام الأب لويس شيخو بنشر الكتاب مرتين في بيروت ، الأولى سنة ١٩٢١م [٢] والثانية سنة ١٩٢٧ م ، وقد تمّ طبع النشرة الثانية في المطبعة الكاثوليكية ببيروت ، واعتمد الأب لويس شيخو في نشره الكتاب على نسخة مخطوطة بقلم أحد ادباء حلب ، وهو رزق الله حسون ، نسخها لنفسه سنة ١٨٧٥ م ، حينما كان بلندن في قرية وندزر ، وقد تبين للاب شيخو أن الأديب رزق الله نسخ هذه المخطوطة عن النسخة الوحيدة المعروفة آنذاك ، والمحفوظة في خزانة الكتب الشرقية في اوكسفورد تحت رقم ٣٥٤ ، وقد كتبت هذه النسخة سنة ٦٣٣ هـ ، قال عنها الأب شيخو : « وهي غاية في الاتقان ، مضبوط أكثرها بالشكل [٣] » .

وليس في مقدمة هذه النشرة ما يشير الى أن الأب شيخو قد أفاد من نسخة اكسفورد على الرغم من أنه قداطلع عليها ، واطلع أيضاً على وصف المستشرق اسكندر نيكول لها في القسم الثاني من فهرس مخطوطات اوكسفود العربية [٤] .

وقد قام مؤخراً الاستاذ ان الفاضلان الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي بنشر هذا الكتاب معتمدين على نسخة مغربية وقعت لهما ضمن مجموعة من المخطوطات اللغوية ، وقد ذكرا في مقدمة نشرتهما الأسباب التي دعتهما الى اعادة

---

(١) كتاب الكتاب لابن درستويه ١/ طبعة لويس شيخو الثانية ٦ – ٧ .

(٢) المصدر السابق / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٠ .

(٣) المصدر السابق / طبعة لويس شيخو الثانية ٤ .

(٤) المصدر السابق / طبعة لويس شيخو الثانية ٣ – ٤ .

نشر هذا الكتاب ، وهي تصحيح : ما عرض للنشرتين السابقتين من وهم ، واتمام ما وقع فيهما من سقط [1] .

ويبدو أن الباحثين الفاضلين قد استعانا بنشرة شيخو ورمزا لها بالحرف (م) ويعنون بها المطبوعة ، ورمزا للنسخة المغربية بالحرف (خ) ويعنون بها المخطوطة[2]

وقد قرأت هذه النشرة الجديدة قراءة تدبر ودراسة ، وتطلبت طبعة الأب لويس شيخو فحصلت عليها ، ثم قابلت النشرتين فتجمعت لديَّ ملاحظات موضوعية رأيت أن أضعها بين يدي الباحثين الفاضلين ، مقدراً لهما عظيم عملهما ، منوهاً بفضلهما في الأسهام في نشر كتب التراث ، معترفاً لهما بافادتي مما نشرا سابقاً ، راجياً لهما التوفيق كل التوفيق في خدمة هذه اللغة ، وسأضع هذه الملاحظات على شكل مسائل منفصلة ، وقد جعلتها على قسمين ، الأول يتضمن ملاحظات عامة والثاني يتضمن ملاحظات تتعلق بالنص المحقق .

أولاً : الملاحظات العامة

١ ـ لم يشر الاستاذان المحققان الى رقم المخطوطة المغربية التي اعتمدا عليها ، ولا مكانها بالضبط ، بل اكتفيا بالاشارة الى أنها مخطوطة مغربية ضمن مجموعة من المخطوطات اللغوية ، ولم يعددا لنا مخطوطات هذه المجموعة ، واعتقد أنهما قد أغفلا ذلك لأنهما رأيا أنه لا يؤثر على عملهما في اخراج النص إخراجاً دقيقاً ومضبوطاً .

٢ ـ أغفل المحققان الفاضلان وصف المخطوطة التي اعتمدا عليها ، فلم يبينا لنا نوع خطها ، ولا تاريخ نسخها ، ولم يقدما لنا أيّ وصف لشكلها ، وهذه الأمور ضرورية في التحقيق ، ولها ارتباط بقيمة المخطوطة ، وخاصة اذا كانت عليها تعاليق لعلماء مشهورين ، أو اشارات تدل على أنها قرئت على مشايخ بارزين ، أو أنها قوبلت على نسخة المؤلف أو نسخة أحد تلامذته .

٣ ـ أغفل المحققان نسخة اوكسفورد ولم يشيرا اليها ، ولم يذكرا أنهما سعيا للحصول

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٠

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٢ .

عليها ، واعتقد ان تحقيق مثل هذا الكتاب النافع يفرض على المحققين الفاضلين أن يحاولا الحصول على هذه النسخة ، واذا كانا قد حاولا ذلك فلم يفلحا في الحصول عليها يفترض فيهما أن يشيرا الى محاولتهما هذه ، ولكنني لم أجـــد في مقدمتهما أي اشارة الى هذه النسخة .

٤ — لم يضع الباحثان المحققان أيّ فهرست لنشرتهما سوى فهرست بسيط للموضوعات ، واعتقد أن نشر أيّ كتاب من كتب التراث يجب ان يكون مقترناً بنشر فهرس يتضمن الاعلام والأشعار والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال التي وردت فيه واذا كان الكتاب لغوياً ينبغي ان يلحق به فهرس آخر يتضمن المواد اللغوية التي وردت في الكتاب .

وقد أحسن لويس شيخو صنعاً عندما ألحق بنشرته الثانية لكتاب الكتّاب فهرساً مفصلاً خاصاً بمواد الكتاب وفهرساً آخر ضمنه الشواهد والأعلام الواردة في الكتاب [1] .

٥ — وردت في الكتاب شواهد قرآنية كثيرة أغفل المحققان الفاضلان تخريج أغلبها وأعتقد أن تخريج الشواهد الواردة في النص المحقق من ألزم اعمال المحقق ، سواء أكانت هذه الشواهد شعرية أم قرآنية أم احاديث نبوية أم امثالاً عربية ، والآيات التي لم تخرج كثيرة اذكر منها قوله تعالى « يسألون عن أنبائكم » [2] وقوله « تالله تفتأ تذكر يوسف [3] » وقوله : « انما أنت منذر [4] » .

واذا ما رجعنا الى نسخة لويس شيخو نجد أنه قد خرّج جميع الآيات القرآنية الواردة في النص ، وذكر مواضعها في القرآن الكريم في هامش الصفحة التي وردت فيها [5] ، ولم يكتف بذلك بل وضع فهرساً في آخر نشرته ضمنه الآيات الواردة في النص ومواضعها في القرآن الكريم .

(١) كتاب الكتاب لابن درستويه / نشر لويس شيخو/ الطبعة الثانية سنة ١٩٢٧ . ص ١٠٧–١١٤.
(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ض ٦٧٨ .
(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ص ٤٨ .
(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ص ٥١ .
(٥) انظر كتاب الكتاب / الطبعة الثانية ١٢ ، و ٢٣ ، و ٢٤ ، و ٢٦ و ٢٧ ، ٢٨ ، و ٢٩

٦ ــ اعتقد أن ضبط الآيات القرآنية الواردة في النص المحقق من ألزم الأمور التي يجب ان يوليها المحقق عناية ، وقد سعى المحققان الفاضلان الى القيام بذلك ، ومع ذلك فقد فاتهما ضبط بعض الآيات فقد ورد تصحيف في آية وتحريف في آية أخرى وخطأ في رسم آية ثالثة ، أما التصحيف ففي قوله تعالى : « قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر »[1] حيث كتب الفعل (نفـــد) بالذال المعجمة ، لا بالدال المهملة ، وربما يكون هذا التصحيف قد وقع بسبب خطأ مطبعي ، ولكنني مضطر على التنبيه اليه لأمرين ، أولهما : إن الوهم كثيراً ما يقع في التفريق ما بين هذين الفعلين (نفد ونفذ) ، وثانيهما : إن النص القرآني يجب ان يحمى من كل تصحيف وتحريف ، لهذا يجدر بكل باحث أو محقق ان يبذل عناية فائقة في ضبط الآيات القرآنية ، ويحرص كل الحرص على تصحيح ما يقع فيها من أخطاء مطبعية ، وان تعذر عليه تصحيح ذلك فـــي النص فعليه ان يشير الى هذه الأخطاء في آخر الكتاب في قائمة الخطأ والصواب ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه الآية قد جاءت في نسخة الأب لويس شيخو مضبوطة ضبطاً صحيحاً[2] .

وأما الآية التي وقع فيها تحريف فهي في قوله تعالى : « بل لا تكرمون اليتيم »[3] حيث كتبت في النص هكذا[4] : « بل لا يكرمون اللئيم » والمحققان الفاضلان لم يشيرا الى أن هذا النص آية قرآنية ، مع أنهما قد أشارا الى الاختلاف الوارد في هذا النص بين نسختهما ونسخة الأب لويس شيخو ، وقد وردت الآية في هذه النسخة[5] مضبوطة ضبطاً صحيحاً ومخرجة في الهامش بحسب ورودها في القرآن الكريم : وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا نسختهما على ضوء نسخة شيخو ويشيرا في الهامش الى الخطأ الذي ورد في نسختهما

---

(١) الكهف / ١٠٩ وانظر كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٥٥ .

(٢) كتاب الكتاب نشر لويس شيخو الطبعة الثانية ٩٦ .

(٣) الفجر /١٧ .

(٤) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٦١ .

(٥) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٣٢ .

وأما الآية التي ورد في رسمها خطأ فهي قوله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم[1] » حيث رسم المحققان الفاضلان الفعل (يؤلون) غير مهموز هكذا (يولون) [2] ، وهو خلاف رسم اللفظة في المصحف ، وقد وردت اللفظة مرسومة في نسخة الأب لويس شيخو رسماً صحيحاً ، وقد أشار المحققان الفاضلان الى اختلاف نسختهما عن نسخة شيخو وكأنّ ما في نسختهما [3] أدق واضبط مما في نسخته ، ولولا هذه الاشارة لحسبت أن الخطأ في رسم الآية وقع بسبب رداءة الطباعة ، ولكن اشارتهما هذه جعلتني أرجح أنهما لم يرجعا إلى القرآن الكريم لضبط الآيات الواردة في النص المحقق .

٧ ـ أغفل المحققان الفاضلان تخريج القراءات القرآنية الواردة في النص ، مع أن هذه القراءات كانت قليلة ، فلم يقع في النص غير ثلاث قراءات ، فقد استشهد ابن درستويه في باب الحذف وفصوله بقراءة الكسائي قوله تعالى : « ألا يا اسجدوا لله »[4] بتخفيف (ألا) وادخال حرف النداء (يا) بين (ألا) والفعل ، وصياغة الفعل (اسجدوا) على صورة فعل الأمر . ومما جاء من الشعر على مثال هذه القراءة قول الشاعر ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر [5]

ورسم الآية في المصحف على قراءة غير الكسائي من القراء السبعة بتشديد اللام من (ألاّ) وفي غير حرف النداء (يا) وصياغة الفعل على صورة المضارع (يسجدوا) ،

(١) البقرة /٢٢٦ .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٧٠ وانظر هامش رقم ٦ من الصفحة نفسها . وقد أورد المحققان الفاضلان هذه الآية ممزوجة مع آية أخرى هكذا « لله على الناس وللذين يولون من نسائهم » والجزء الاول منها جزء من آية مستقلة وهي « ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » آل عمران /٩١ .

(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٧٠ هامش رقم ٦

(٤) النمل ٢٥ وهي قراءة الكسائي انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٨٠ وكتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧١ .

(٥) انظر الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ٨١/١ وانظر معجم شواهد العربية لعبد السلام هرون ١٥٠/١ .

وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يخرّجا قراءة هذه الآية ويبيّنا صورة رسمها في المصحف .

واستشهد ابن درستويه في هذا الباب ايضاً بقراءة أبي عمرو ابن العلاء قوله تعالى : « فأصدق وأكون من الصالحين » [١] بأثبات الواو في الفعل (أكون) ، وقد أغفل المحققان الفاضلان تخريج هذه القراءة في كتب القراءات ، كما فاتهما أن يبيّنا صورة رسمها في المصحف حيث وردت فيه بحذف الواو من الفعل (أكون) ، وعلى هذا يكون رسمها فيه هكذا « فأصدق وأكنْ من الصالحين » وهي قراءة السبعة عدا أبي عمرو [٢] .

واستشهد ابن درستويه في باب إعراب العدد في التاريخ وغيره [٣] بقراءة قوله تعالى : : « ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةٍ سنين [٤] » بتنوين (مائة) ، وعلى الرغم من أن ابن درستويه قد نصّ على أنها قراءة بعض القراء إلاّ أن المحققين الفاضلين لم يخرجا هذه القراءة ولم يبينا قراءة من هي ؟ وما القراءة التي عليها الناس ؟ علماً بأن هذه القراءة هي القراءة المشهورة التي يقرأ بها الناس ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر [٥] وقرأها كل من حمزة والكسائي [٦] من غير تنوين أي بالاضافة « ثلاثمائةِ سنين » باضافة مائة الى سنين .

ثانياً : الملاحظات المتعلقة بالنص

قال المحققان الفاضلان في مقدمة نشرتهما المحققة : « ثم عثرنا على نسخة مغربية ضمن مجموعة من مخطوطات لغوية ، فكان ذلك حافزاً لنا على تحقيقه تحقيقاً جديداً ، مصححين ما عرض للنشرتين السابقتين من وهم . . . وان من من خصائص هذه النشرة أنها صححت أوهام ما عرض للنشرتين السابقتين المشار

(١) المنافقون ١٠ وانظر كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسن الفتلي ٨٢ .

(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣١٩ .

(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٤١ .

(٤) الكهف ٢٥ .

(٥) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٨٩ .

(٦) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٨٩ .

اليهما من خطأ ، كما أنها أتمت ما سقط من تلك النشرة ، وهو يتجاوز الكلمات بل السطور »[1] .

ومما لامراء فيه أن نشرة الاستاذين المحققين قد صححت كثيراً من الأخطاء التي وقعت في طبعة شيخو الثانية وأتمت ما فيها من نقص ، أما نشرة شيخو الأولى فيبدو لي أنهما لم يطلعا عليها اذ لم يشيرا اليها في هوامش نشرتهما ، وعلى الراجح أن تلك النشرة لا تختلف عن طبعة شيخو الثانية ، لان أصلهما واحد .

والتصحيح الذي أجراه المحققان الفاضلان على طبعة شيخو ليس بقليل فمثلاً ورد في هذه الطبعة ان ابن درستويه قال : « هذا كتاب ألّفناه في خلافة أمير المؤمنين المعتصم بالله »[2] وعلى الرغم من أن شيخو قد أشار في الهامش الى أن المعتصم تقلد الخلافة من سنة ٢١٨ هـ الى سنة ٢٢٧ هـ وأشار في ترجمته لابن درستويه أنه ولد سنة ٢٥٨هـ[3] اي بعد وفاة المعتصم باحدى وثلاثين سنة، إلا أنه لم ينتبه الى هذا الوهم الذي وقع فيه ناسخ الاصل الذي اعتمد عليه في طبعه الكتاب . فجاء المحققان الفاضلان فانتبها لهذا الوهم فصححاه اعتماداً على ما ورد في نسختهما المخطوطة حيث ورد فيها : « هذا كتاب ألّفناه في خـلافة المعتضد بالله[4] » ، والمعتضد تولى الخلافة سنة ٢٧٩هـ وتوفي سنة ٢٨٩هـ[5] ، وقد عاصره ابن درستويه.

وفي (ص ١٢) من طبعة شيخو الثانية جاءت هذه العبارة : « فان كانت ألف الوصل أسقطت من الكتاب ، كما تسقط من اللفظ لمجيء حرف الاستفهام، وضعف ألف الوصل لا يلتبس الاستفهام بالخبر ههنا لانفتاح همزة الاستفهام ».

وهذا النص فيه سقط ، وقد ورد في نسخة المحققين الفاضلين تاماً من غيـر سقط ، حيث وردت لفظة (لأنه) قبل عبارة (لايلتبس) والنص بصورته الصحيحة يكون هكذا : « وان كانت ألف وصل أسقطت من الكتاب ، كما تسقط من

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٠ .
(٢) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٧ .
(٣) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية هامش رقم (١) .
(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٥ .
(٥) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٩٩/٢ . وانظر الاعلام للزركلي ١٤٠/١ .

اللفظ لمجيء حرف الاستفهام وضعف ألف الوصل . وأنه لا يلتبس الاستفهام بالخبر ههنا لانفتاح همزة الاستفهام ، وأن ألف الوصل لا تكون مفتوحة [١] »

وفي (ص ١٠) من طبعة شيخو الثانية وردت هذه العبارة : « والتثنية والجمع في أثناء الشهور » وواضح أن لفظة (أثناء) محرفة ، والصواب : (أسماء) وهكذا جاءت في نسخة المحققين الفاضلين [٢] .

وفي (ص ١٠) من طبعة شيخو الثانية وردت هذه العبارة : « واذا لحقت (رب) التاء فهي كذلك أيضاً مثل (ربتما) موصولين على كل حال لأن (ما) بعدها تكون بمعنى الذي » . وحديث ابن درستويه هنا يتعلق باتصال الحرف (ما) بِرُب المتصلة بالتاء ، وواضح أن العبارة فيها سقط لأن معناها غير مستقيم اذ كيف تكون (ما) هذه بمعنى الذي ، والصواب أن تكون العبارة هكذا : « واذا لحقت (رب) التاء فهي كذلك أيضاً مثل (ربتما) موصولين على كل حال لأن (ما) لا تكون بمعنى الذي » . وقد تنبه المحققان الفاضلان الى أن الحرف (لا) قد سقط فأشارا الى ذلك في الهامش [٣] .

وهناك ملاحظات كثيرة أوردها المحققان الفاضلان ليبررا عملهما في اعادة نشر « كتاب الكتاب » وقد وجدت أن قسماً كبيراً من هذه الملاحظات لا تعدو أن تكون ابدال لفظ مكان لفظ يقاربه في المعنى فمثلاً في (ص ١٦) وردت هذه العبارة : « ولا ينقطون ولا يشكلون الا ما ألبس » وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن لفظة (ألبس) وردت في نسخة شيخو (التبس) وفي (ص ٢١) وردت عبارة « وما هو زيادة يؤتى بها للفروق » فأشار المحققان الفاضلان الى أن لفظة (للفروق) قد وردت في نسخة شيخو (للفرق) ، وفي (ص ١٥) وردت عبارة « ولا يجمل بذي مروءة جهله » فأشار الى أن لفظة (ولا يجمل) وردت في نسخة شيخو (ولا يليق) وفي (ص ٢٦) وردت هذه العبارة « لما استثقلوهما مجتمعتين »

---

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٢٦ .
(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٢٣ .
(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٥٢ هامش رقم ٨ . وانظر طبعة شيخو الثانية ٢٧ .

فأشارا الى أن لفظة (مجتمعتين) وردت في نسخة شيخو (مجموعتين) . وفي (ص ٢٧) وردت هذه العبارة « وذلك مثل قول الله عزوجل » فأشارا الى أن الذي ورد في نسخة شيخو « وذلك مثل قول الله عز ذكره »

وقد قمت بمقابلة نسخـــة المحققين الفاضلين على نسخة شيخو ، فتبين لي أن هذه النسخة قد جاءت في مواضع كثيرة ادق وأضبط من نسخة الأستاذين الفاضلين . وسأذكر امثلـــة كثيرة على ذلك أضعها بين يدي الباحثين الفاضلين وما رائدي في ذلك الا خدمة اللغة والوصول الى الحقيقة .

١ — في (ص١٩) وردت هذه العبارة : « وما توصل بحرف التنبيه (وهوهاء) وما يفصل منه » . وقد أشار المحققان الى أن عبارة (وهو هاء) ساقطة من نسختهما وقد اكملاها من نسخة شيخو . وقد أخطأ المحققان في النقل حيث رسما حرف التنبيه هكذا (هاء) والصواب (ها) كما ورد في نسخة شيخو (ص ٨) .

٢ — وفي (ص ١٩) أيضاً وردت هذه العبارة « وما يوصل من المبهمة بهاء وما يفصل منها » . وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن لفظة (بهاء) ساقطة من نسخة شيخو . وهذا وهم وقع فيه الباحثان المحققان اذ لا لزوم للفظة (بهاء) هنا ، لأن هذا الموضع من الباب لا علاقة له بحرف التنبيه (ها) وذلك لأن الحديث فيه يتعلق بلفظة (ما) واتصالها بالأسماء المبهمة عن ظروف واسماء واستفهام وشرط مثل أين وكيف ومتى . ولو رجع المحققان الفاضلان الى أصل المبحث في نصهما المحقق في الموضع الذي بدأ فيه ابن درستويه يشرح هذه المسألة لوجد ا العنوان قد اثبت هكذا « ما يوصل من المبهمة بما وما يفصل منها » [١] وهو يماثل تماماً النص الذي ورد في نسخة شيخو (ص ٢٨) . ومن هنا يتبين أن ما ورد في هذه النسخة في هذا الموضع أدق مما ورد في نسخة المحققين الفاضلين .

٣ — وفي ص ٢١ ورد عنوان مبحث من مباحث الكتاب هكـــذا : « معرفة تقليب القلم في مجالسه » وتكررت هذه العبارة في (ص ١١٩) وقد وقع في هذه العبارة خطأً والصواب أن تكون اللفظة الأخيرة (مجاله) بدلاً من (مجالسه)،

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٥٣ .

ومما يؤكد هذا قول ابن درستويه في (ص ١١٩) من النسخة المحققة : « وللقلم المحرف مجال في كل ذلك غير مجال القلم المستوي القطر . » وقد وردت هذه اللفظة في نسخة شيخو (مجاله) وهو الصواب [١] .

٤ ــ وفي (ص ٢١) أيضاً وردت عبارة « وما يحسن من رد الياء وتعريتها وما يقبح » . وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن لفظـــة (تعريتها) قد وردت في نسخة شيخو (تعريفها) ، وعلقا في هامش رقم (٥) على ذلك فقالا : « في(م) [يعنون : نسخة شيخو] تعريفها ، ولا معنى له » . وقد رجعت الى موضع اللفظة في نسخة شيخو [٢] فوجدتها (تعريقها) بالقاف لا (تعريفها) بالفاء كما ذكر الفاضلان. ومـــا ورد في هذه النســـخة أدق واضبط مما أثبتـــه المحققـــان الفاضلان ، لأن هذه العبارة عنوان مبحث من مباحث الكتاب وقد تكرر هـــذا العنوان مرتين مرة في سرد ابن درستويه لمباحث الكتاب ومرة في شرحه هذه المباحث، ولو رجع المحققان الفاضلان الى عنوان هذا المبحث في نسختهما المحققة في (ص ١٢٢) عندما بدأ المؤلف يشرح هذا الفصل في مباحث كتابه لوجدا أن العبارة موافقة لما في نسخة شيخو [٣] وأن عبارتهما التي أثبتاها في سرد مباحث الكتاب خطأ اذ لا معنى لها ، وأن الصواب أن يثبتا هذه العبارة هكذا « ما يحسن من رد الياء وتعريقها وما يقبح » . وكان الأمثل بهما أن يصححا نسختهما على نسخة شيخو ويشيرا في الهامش الى أن تصحيفاً قد وقع في نسختهما .

٥ ــ وفي (ص ٣١) وردت عبارة « واذا سكنت [أي الهمزة] المتوسطـــة فهي متحرك ما قبلها ويجب اثباتها على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها اتباعاً لتخفيف اللفظ » وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن عبارة (فهي متحرك) وردت في نسخة شيخو[٤] بصيغـــة (وهي متحرك) أي إن (الواو) في نسخة شيخو قد جاءت بدلاً من الفاء وظاهر عبارة المحققين تشير الى أن مافي نسختهما

---

(١) كتاب الكتاب / طبعة شيخو الثانية ٩ .

(٢) كتاب الكتاب / طبعة شيخو الثانية ٩

(٣) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٩ .

(٤) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٩ .

أدق وأصح ، والصواب على ما يترجح عندي أن تكون بالواو ، ولا مبرر للفاء هنا لان المعنى معنى الحال هنا ، وأن المقصود أن تكون الهمزة ساكنة وما قبلها متحرك والفاء لا تفيد هذا المعنى ، واثبات الفاء يعني أن يكون تحرك ما قبل الهمزة مترتب على سكون الهمزة وعبارة ابن درستويه لا تدل على ذلك . ومن هنا تكون نسخة شيخو في هذا الموضع ادق من النسخة المحققة .

٦ — في (ص ٣٣) عند الحديث عن الهمزة المتطرفة ورد عنوان فصل وهو : « المتطرفة الساكن ما قبلها المتصل بما بعدها علامة ضمير أو تثنية او جمع أو تأنيث » . وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش (رقم ٧) الى أن عبارة نسخة شيخو [١] جاء فيها لفظة (المتصلة) بدلاً من لفظة (المتصل) ولو دقق الباحثان الفاضلان النظر في عبارة نسختهما لوجداها مضطربة ولا تفي بالغرض الذي قصده ابن درستويه ، فهو يتحدث هنا عن الهمزة الساكن ما قبلها المتصلة بعلامة الضمير أو التأنيث مثل (هذا جزءِك) وعبارة نسخة المحققين توحي بان الضمير متصل بحرف بعد الهمزة « المتصل بما بعدها علامة ضمير » فهذه العبارة توحي بان الضمير متصل بحرف بعد الهمزة ، ولما رجعت الى نسخة شيخو وجدت عبارتها دقيقة وتعبر عما يريد ابن درستويه من غير ليس ولا غموض ، فقد جاء فيها : « المتطرفة الساكن ما قبلها المتصلة بما بعدها من علامة ضمير أو تثنية أو جمع أو تأنيث [٢] » وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا هذه العبارة على وفق ما جاء في نسخة شيخو علماً بأن هذه العبارة هي عنوان مبحث سبق أن ورد في سرد ابن درستويه لمباحث الكتاب في مقدمته ، ولو راجع المحققان الفاضلان هذا السرد لوجدا أن ما في نسخة شيخو يطابقه تماماً وأن ما اثبتاه في (ص ٣٣) يخالف ما اثبتاه في (ص ١٨) .

٧ — وفي (ص ٣٣) أيضاً وردت هذه العبارة « واذا وقعت [أي : الهمزة] بعد ساكن حذفت من الكتاب على كل حال لسقوطها من اللفظ في التخفيف اذا

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ١٥ .

(٢) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ١٦ .

ادرجت لالتقاء الساكنين في الوقف » .

وهذا النص مضطرب ، وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن هناك اختلافاً بين هذا النص وبين ما ورد في نسخة شيخو ، فوضعا رقماً فوق لفظة (لالتقاء) ، ولكنهما عادا في الهامش فكررا اللفظة نفسها ، انظر هامش رقم (٣) قال المحققان « في (م) لالتقاء » . وقد رجعت الى نسخة شيخو فوجدت العبارة هكذا : « واذا وقعت [اي : الهمزة] بعد ساكن حذفت من الكتاب على كل حال لسقوطها من اللفظ في التخفيف اذا وقف عليها لالتقاء الساكنين في الوقف [1] » والعبارتان مختلفتان . واعتقد أن عبارة نسخة شيخو ايضاً مضطربة ، والاضطراب منحصر في عبارة « لسقوطها من اللفظ في التخفيف اذا وقف عليها لالتقاء الساكنين في الوقف » ، والراجح عندي هو أن عبارة نسخة المحققين الفاضلين أقرب إلى الصحة والسداد اذا ما أضفنا حرف العطف (الواو) بين لفظتي (أدرجت و (لالتقاء) ، لتكون هكذا : « واذا وقعت بعد ساكن حذفت من الكتاب على كل حال لسقوطها من اللفظ في التخفيف اذا أدرجت ولالتقاء الساكنين في الوقف » .

٨ — وفي (ص ٣٥) ورد عنوان مبحث من مباحث الكتاب وقد اثبته المحققان اعتماداً على نسختهما هكذا « باب المد وفصوله » ، وأشارا في هامش رقم (١) الى أنه ورد في نسخة شيخو بصورة مغايرة حيث جاءت لفظة الممدود فيه بدل المدّ ، وذلك على هذه الصورة « باب الممدود وفصوله » [2] . واعتقد ان عبارة طبعة شيخو اضبط بدليل أن ابن درستويه لما بدأ يتحدث عن الفصل قال : « شروط الممدود وفصوله » ولم يقل شروط المد . وقد اتفقت النسختان على ذلك ، أعني طبعة شيخو وطبعة المحققين الفاضلين ، ومما يقوّي رأيي ويؤكده هو أن الحديث عن الاسم الممدود وليس عن ظاهرة المدّ . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا نسختهما على ضوء طبعة شيخو ويشيرا الى ذلك في الهامش .

---

(١) كتاب الكتاب / نشر الأب لويس شيخو / الطبعة الثانية / ١٦ .

(٢) كتاب الكتاب / نشر الأب لويس شيخو / الطبعة الثانية / ١٧ .

٩ — وفي (ص ٣٥) أيضاً ، وردت عبارة فيها سقط ، وهذا السقط أدى الى اضطراب معناها واختلاله وهذه العبارة هي : « وما كان من الممدود مصدراً كالدعاء والعواء اعتبر بنظيره من المصادر الصحيحة كالصراخ والنباح فاذا وجد آخر مصدر الصحيح ألف كان نظيره من مصدر المعتل ممدوداً » . وهذه العبارة ليست سديدة اذ لا يصح في قول أحد من الناس أن يكون « آخر مصدر الصحيح ألف » لأن ما أخره ألف يعدّ معتلاً عند جميع أهل اللغة . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد اطلعا على طبعة شيخو ووجداها تختلف في هذا الموضع عن نسختهما فأشارا في هامش رقم (٦) من الصفحة نفسها أنه ورد فيها : « وجد قبل آخر مصدر الصحيح » ، وبناء على هذه الاشارة تصبح العبارة هكذا : « وما كان من الممدود مصدراً كالدعاء والعواء اعتبر بنظيره من المصادر الصحيحة كالصراخ والنباح ، فاذا وجد قبل آخر مصدر الصحيح ألف كان نظيره من المعتل ممدوداً » [1] ، وهذه العارة هي المثبتة في طبعة شيخو ، وهي عبارة سليمة ، لأنها خالية من السقط الذي وقع في النسخة المغربية ، وليس فيها اضطراب ولا اختلال . وابن درستويه قد أوضح المعنى المراد فقال عقب تلك العبارة : « وما كان كالاشتراء والاستعداء اعتبر بمثل الاشتراك والاستعطاف لأنهما على بنائهما ». وقد كان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا نسختهما على ضوء ما جاء في طبعة شيخو ويشيرا في الهامش الى السقط الذي وقع في نسختهما .

١٠ — وفي (ص ٣٧) وردت عبارة « كقولك رأيت عطاءاً وشمعت نداءاً » وكتب الفعل (شمعت) بالشين ، ولولا أن المحققين الفاضلين قد أشارا في هامش رقم (١٣) أن ما ورد في نسخة شيخو (سمعت)[2] بالسين لقلت ان هـــذا خطأ مطبعي . والغريب أن المحققين الفاضلين قد أقرا بأن ما في طبعة شيخو هو الصواب ولكنهما مع ذلك أثبتا في نصهما المحقق ما ألفوه في مخطوطتهم وإن كان خطأً ، وهذا منهج في التحقيق ليس بسليم ، واعتقد أن الأصل هو اخراج

(١) كتاب الكتاب / نشر الأب لويس شيخو / الطبعةالثانية / ١٧ .

(٢) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ١٩.

نص أقرب ما يكون الى نص المؤلف ، وهذا يستدعي من المحقق أن لا يتمسك بنص المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق تمسكاً يضفي عليها شيئاً من القدسية ، فلا يجري اي تعديل عليها ، وان كان التصحيف او التحريف أو الخطأ ظاهراً فيها ، لا يحتاج الى امعان نظر أو تمحيص أو تدقيق ، كما هو الأمر في النص المذكور سابقاً . وستمر بنا نصوص أخرى تماثله . سأشير اليها في مواضعها .

١١ — وفي (ص ٤١) وردت هذه العبارة : « فكل كلمة على ثلاثة أحرف ثالثها ألف منقلبة من واو يجب كتابها بالألف على لفظها دون معناها استثقالاً للواو اسماً كانت أو فعلاً ، نحو : دعا وغزا وشاء وفاء ، من شأوت وفأوت » وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش رقم (٥) الى أن لفظة (كتابها) الواردة في نصهما المحقق ، قد جاءت في طبعة شيخو بهذه الصيغة (كتابتها) [1] وعلقا على ذلك في الهامش فقالا : « كذا في نسختنا [أي : كتابها] وفي (م) كتابتها ، وهو الصواب . » وعلى الرغم من أنهما اعترفا بأن ما في طبعة شيخو هو الصوب الا أنهما أثبتا في النص المحقق ما وجداه في نسختهما المخطوطة ، وكان الأمثل أن يصححا اللفظة على وفق ما ورد في طبعة شيخو ويشيرا الى هذا التصحيح في الهامش .

١٢ — وهناك أمر آخر في هذا النص يتعلق بلفظتي (شاء وفاء) ، ولا أدري كيف أثبت المحققان الفاضلان هذين اللفظين في نصهما المحقق ، مع أن الخطأ فيهما واضح ، فحديث ابن درستويه هنا يتعلق بكتابة الألف المقصورة ، ولا علاقة له بكتابة الألف الممدودة ، وعنوان المبحث يؤكد ذلك وهو « ذوات الألف المنقلبة من الواو » .[2] وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن ينتبها الى أن الترابط في الرسم مفقود بين (دعا وغزا) من جهة و (شاء وفاء) من جهة أخرى . وأن ينتبها الى تصريف الفعلين الأخيرين وخاصة ان ابن درستويه قد أشار الى أنهما من (شأوت وفأوت) ، ولو كانا (شاء وفاء) لقال من (شئت وفئت) ، وعلى

---

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٤١ هامش ٥ وانظر طبعة شيخو الثانية ٢١ .

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٤١ .

الرغم من هذا الاضطراب والخلل في النص إلا ان المحققين الفاضلين اثبتا ما جاء في نسختهما واكتفيا بالاشارة في هامش رقم (٥) الى أن الفعلين رسما في طبعة شيخو هكذا (شاءا) و (فاءا) ، ولما رجعت الى هذه الطبعة وجدت أن الناشر قد رسمهما كما قال المحققان الفاضلان الا أنه وضع هذه العلامة (٥)فوق الألف الذي بعد الشين والألف الذي بعد الفاء ، فجاء رسم الفعلين على هذه الصورة (شاْءا)[١] و (فاْءا) ، وهذه العلامة (٥) في مصطلح الرسم القرآني اذا وضعت فوق الألف تعني أن الألف لا يلفظ [٢] ، وبموجب هذا الرسم يقرأ الفعلان بهذه الصورة (شأا) و (فأا) ، وعلى هذه الصورة ينبغي أن يرسما على وفق قواعد الخط المعمول بها في رسم الهمزة والألف . لأن الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوح فيجب أن تكتب على الألف مثل (سَأَل) ، والألف المتطرفة أصلها (واو) والكلمة ثلاثية فيجب ان تكتب بالألف القائمة[٣] .

وبناء على ما ذكرته يكون ما في النسخة المحققة خطأ من جهة الرسم وخطأ من جهة التصريف ، وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان ينتبها الى ذلك ويصححا ما في نسختهما على وفق ما ذكرته مستعينين بطبعة شيخو ، فيرسما الفعلين هكذا (شأا) و (فأا) ، وينبها في الهامش الى الخطأ الذي وقع في نسختهما .

١٣ ــ ووردت في هذه الصفحة أيضاً عبارة أخرى وهي : « فاذا اتصلت بها في الاستفهام »[٤] والضمير (ها) المتصل بحرف الجر (الباء) لا معنى له في العبارة ، والحديث هنا عن ألف (علي) وكيف تكتب ، فقد ذكر ابن درستويه أن هذه الألف تقلب ياءً اذا اتصلت (على) بالضمائر نحو : عليك وعليّ وعايه ، قال ابن درستويه : « وان كان شيءٌ من ذلك [يعني الكلمات المنتهية بالألف المقصورة] بمنزلة (على) الخافضة لم تكتب الا ياءً من أجل أنها تصير في اللفظ

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / ٢٠ .
(٢) انظر رسم الألف التي بعد واو الجماعة في القرآن الكريم .
(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٤١ .
(٤) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٤١ .

مع المضمرات ياءً ، كقولك عليك وعليّ وعليه » . وبعد أن انهى ذلك أراد أن يتحدث عن ألف (على) اذا اتصلت بأداة الاستفهام ، ولو اثبتنا عبارة طبعة المحققين الفاضلين وقلنا « فاذا اتصلت بها في الاستفهام » عقب العبارة السابقة ، فعلى أيّ شيْ يعود الضمير (ها) ؟ والضمير لا بد له من اسم يعود عليه . ولو رجعنا الى هامش رقم (١١) من الصفحة نفسها لوجدنا المحققين الفاضلين يشيران فيه الى أنه ورد في طبعة شيخو لفظة (بما) بدلاً من (بها) [(١)] ، ولو دقق النظر هذان الباحثان الفاضلان في العبارة ومدلولها لأيقنا أن ما في طبعة شيخو في هذا الموضع أدق مما في طبعتهما وكان عليهما أن يثبتا هذه العبارة في نسختهما هكذا : « فاذا اتصلت [يعني على] بما الاستفهام كتبت على لفظها ألفاً » . ويشيران في الهامش الى أن هذه العبارة من طبعة شيخو وأن ما ورد في نسختهما محرف حيث حرفت فيه (بما) الى (بها) .

١٤ — وفي ص ٤٥ وردت عبارة مضطربة وهي « فأما كلاّ فانما خولف بها الباب وكتبت بالألف لأنه لا إمالة فيها ، ولأنها حرف لفظه كلفظ ما كان من كلمتين كهلاّ وبل ، لا منهما معنى لا » .

وقد حرصت أن أنقل النص كما هو ، وان كنت متيقناً أن فيه خطأ مطبعياً يتصل بعلامة الترقيم (،) ، فان موضعها الصحيح هو بعد (لا) لا بينها وبين (بل) ، وهذا الخطأ المطبعي قد أثر على النص وزاد في اضطرابه ولهذا يجب أن يحرص المحقق كل الحرص على وضع علامات الترقيم في مواضعها الصحيحة لأن لها تأثيراً قوياً في توضيح النص وربط عباراته بعضها ببعض .

والاضطراب الذي في النص لا يتعلق بهذا الخطأ المطبعي المتصل بموقع علامة الترقيم فقط ، وانما يتصل كذلك بلفظة (ومنهما) الواردة بعد (بل لا) ، ولولا أن الباحثين الفاضلين قد أشارا في هامش رقم (١٠) الى أن هذه اللفظة وردت في طبعة شيخو بهذه الصورة (فيهما) لقلت ان في النص خطأ مطبعياً آخر . جعل النص يضطرب ، ولكن اشارة المحققين الفاضلين في الهامش الى ما ورد

---

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٤١ هامش رقم (١١) وانظر طبعة شيخو الثانية / ٢٠ .

في طبعة شيخو جعلني اعتقد أنهما قد اثبتا هذه اللفظة عن قصد منهما واصرار ، وكأنهما لم ينتبها الى أي تحريف أو خطأ وقع فيها ، وكان الأمثل بهما أن يصححا عبارة النص المحقق على وفق ما جاء في طبعة شيخو ويجعلاها هكذا : « فأما كلاّ فانما خولف بها الباب وكتبت بالألف ؛ لأنه لا امالة فيها ؛ ولأنها حرف لفظه كلفظ ما كان من كلمتين كهلاّ وبل لا ،وفيها معنى (لا) ، وهي مع ذلك تشبه كِلا التي تُؤكّد بها التثنية . »[1]

ومما يؤكد أن ما في طبعة شيخو في هذا الموضع أدق واضبط مما في نشرة المحققين الفاضلين هو أن الحديث هنا عن لفظة (كلاّ) ، وكيفية رسم ألفها ، وأنها تشبه (بل لا) لأن فيها معنى (لا) .

١٥ ــ وورد عنوان فصل في (ص ٤٧) هكذا : « باب الوصل والفصل وشروطه » وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش رقم (١) الى أن لفظة (شروطه) وردت في نسخة شيخو بهذه الصورة (شروطهما) وعلى هذا يكون عنوان الباب « باب الوصل والفصل وشروطهما »[2] ، وأعتقد أن هذه العبارة أدق واضبط من عبارة نسخة المحققين الفاضلين وكان الأمثل بهما أن يصححا نسختهما على ضوئها ويشيرا إلى ذلك في الهامش .

١٦ ــ ووردت في (ص ٤٧) أيضاً هذه العبارة « شرط الوصل والفصل الذي يُبنيانِ عليه » . وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش رقم (٢) الى أن نسخة شيخو وردت فيها زيادة فجاءت هذه العبارة هكذا « شرط الوصل والفصل والأصل الذي يبنيان عليه[3]» وذلك بزيادة لفظة (الأصل) بعد الوصل والفصل، وهذه العبارة هي عنوان مبحث من مباحث الكتاب وقد وردت في مقدمة الكتاب عندما سرد ابن درستويه مباحث كتابه هذا[4] ، وقد رجعت الى ذلك السرد

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٢٣ » وانظر طبعة الاستاذين المحققين ٤٥ هامش رقم (١٠)

(٢) كتاب الكتاب نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٢٤ .

(٣) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٢٤ .

(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي / ١٨ .

فوجدت العبارة في النص المحقق تماثل عبارة طبعة شيخو [1] ، وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان يراجعا هذا السرد ويثبتا في طبعتهما المحققة عناوين الكتاب على ضوئه ، وخاصة اذا وجدا أن ما في طبعة شيخو يوافقه ويخالف ما ورد في مخطوطتهما التي اعتمدا عليها في تحقيق هذا الكتاب القيم .

١٧ — ووردت عبارة في (ص ٤٧) أيضاً وهذه العبارة هي : « اعلم أن كل حرف من حروف المعجم يوصل بما بعده من الكلمة التي هو فيها ويفصل مما في غيرها الا ستة أحرف من المعجم ، لا تتصل بما بعدها البتة ، وان كانت في كلمة واحدة ، وهي : الألف والدال والذال والراء والزاي والفاء ، الكلام مؤلف من جميع الحروف وحق كل كلمة أن تقع مفصولة في الكتاب مما قبلها وما بعدها » .

هذه العبارة فيها خطأ وتحريف وسقط. وقد تنبه الباحثان الفاضلان الىذلك بعض التنبه ، ولكنهما لم يجريا اي تصحيح في نسختهما وانما اكتفيا بالاشارة الى ذلك في الهوامش ، فمثلاً لفظة (كانتا) خطأ ، والصواب (كانت) وبهذه اللفظة وردت في طبعة شيخو ، وقد تنبه المحققان الفاضلان الى ذلك فأشارا في هامش رقم (٤) الى هذا الاختلاف بين النسختين ، ورجحا ما في طبعة شيخو فقالا : « كذا في الأصل [يعني : كانتا] ولعله كانت كما في م » [2] وكان الأمثل بهما أن يصححا نسختهما على ضوء ما ورد في طبعة شيخو لأن النص لا يحتمل الا لفظة (كانت) ولا موجب مطلقاً لالحاق ألف الاثنين للفعل(كانت)

وورد في هذه العبارة تحريف حيث ورد فيه (الفاء) ضمن الأحرف التي لا تتصل بما بعدها من أحرف الكلمة التي تقع فيها [3] ، وهذا خطأ واضح لأن (الفاء) تتصل بما بعدها من أحرف الكلمة التي تقع فيها ، كما في هذه الألفاظ : (الفهم ، لفظ ، شفة) ، والصواب أن يكون بدل الفاء (الواو) ،

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٢٤ .
(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي / ٤٧ هامش رقم ٤
(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٤٧ .

كما ورد في طبعة شيخو [1] . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد تنبها الى ذلك فأشارا اليه في الهامش [2] الا أنهما اثبتا ما في نسختهما من خطأ وتحريف ، وكان الأمثل بهما أن يصححا طبعتهما على ضوء ما ورد في طبعة شيخو وخاصة في المواضع التي لا تتحمل أيّ تأويل ، كما في هذا الموضع .

ووقع في هذه العبارة سقط قبل لفظة (الكلام) ، والصواب أن يقال (والكلام) باضافة حرف (الواو) قبل لفظة (الكلام) ، وذلك ليرتبط آخر الكلام بأوله ، وسقوط حرف العطف من العبارة جعلها عبارة مفككة ، وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن هذه (الواو) قد وردت في طبعة شيخو [3] ، وكان الأمثل بهما أن يصححا طبعتهما على ضوء ما ورد في تلك الطبعة ، ولو فعلا ذلك لأخرجا لنا طبعة جديدة تفوق طبعة شيخو ، وعند ذاك يحق لهما أن يقولا إنهما صححا كثيراً من الأوهام التي وقعت في تلك الطبعة .

١٨ — وفي (ص ٥٢) عند الحديث عن طريقة كتابة (ما) التي بمعنى الذي وردت عبارة فيها سقط ، وهذه العبارة هي : « ومثل قولك : ليت ما عند زيد عندنا ، وكأنّ ما يكفيك لا يرضيك ، ولعل ما تريد لا يكون ، كل هـــذا يفصل ، لانها ها هنا اسم تام صلة » .

والسقط الذي وقع في العبارة هو في الجزء الأخير منها في قوله : «لأنها ها هنا اسم تام صلة » . وعلى الرغم من ان المحققين الفاضلين قد اطلعا على طبعة شيخو ولا حظا الفرق بينها وبين نسختهما وأشارا الى هذا الفرق في الهامش [4] الا أنهما لم ينتبها الى أن في عبارة نسختهما سقطا أخلّ بمعنى العبارة ، وأن ما في طبعة شيخو هو الصواب ، حيث وردت فيها هذه العبارة هكذا : « لأنها ها هنا اسم

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٢٤ .

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٤٧ هامش رقم (٧) .

(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٤٧ هامش رقم (٨) وانظر طبعة شيخو الثانية ٢٤ .

(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٥٢ .

تام له صلة » ،[1] ومن موازنة العبارتين نجد أن لفظة (له) قد سقطت من عبارة طبعة الاستاذين المحققين ، وكان الأمثل بهما أن يضيفا هذه اللفظة الى نصهما المحقق ويشيرا في الهامش الى أن ما أضافاه هو من طبعة شيخو ، لا أن يتركا العبارة على الصورة التي وردت في نسختهما ويكتفيا بالاشارة الى ما ورد في طبعة شيخو في الهامش .[2]

١٩ — وفي (ص ٥٥) ورد عنوان فصل من فصول الكتاب بهذه الصورة :

« ما يوصل من المتمكن بها وما يفصل منها »

وقد أشار المحققان الفاضلان الى أنه ورد في نسخة شيخو (بما) بدلاً من (بها) ، وعلقا على هذا الفرق في هامش رقم (١) فقالا : « في (م) بما بدلاً من بها ، وعبارة (م) هي الصحيحة » .

وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد أقرا في الهامش بأن ما في طبعة شيخو هو الصحيح الا أنهما لم يصححا نسختهما على ضوء ذلك وكان الأمثل بهما أن يفعلا ذلك ، ويجعلا العنوان هكذا : « ما يوصل من المتمكن بما وما يفصل منها »[3] ، وذلك لأن الحديث في هذا الموضع من الكتاب يتعلق بلفظة (ما) وما يتصل بها ويُفصل عنها .

٢٠ — ووردت في (ص ٥٥) أيضاً عبارة أخرى فيها خطأ وهي : « فاذا عمل فيه ما بعده وجوزئ به وكان ظرفاً أو ضارع الظرف وصل كقولك : كلما جئتني أكرمتك » ، وواضح أن لفظة (جوزئ) بالهمزة خطأ ، والصواب (جوزي) من غير همزة ، لأنه من الفعل (جازى) وهو غير مهموز ، وهو على وزن (فاعَلَ) والمبني للمفعول منه يكون على وزن (فوعل) مثل (قاتل) (قوتل) . وربما يكون الأمر الذي دعا المحققين الفاضلين الى اثبات الهمزة هو انصراف ذهنهما الى المصدر (الجزاء) ، علماً بأن هذه الهمزة التي في المصدر ليست اصلية بل منقلبة

---

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية /٣٩ .

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي / ٥٢ هامش رقم (٣) .

(٣) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية /٢٩ .

عن (ياء) ، لأن كل (ياء) أو (واو) متطرفة بعد ألف مدّ وزائدة تقلب همزة ، مثل : قضاء ،ودعاء ، وجزاء . ولولا أن المحققين الفاضلين قد أشارا في هامش الصفحة [1] الى أن هذه اللفظة وردت في طبعة شيخو (جوزي) من غير همزة لحملت الأمر على أنه خطأ مطبعي ، ولكن هذه الاشارة جعلتني أتيقن أنهما قد اثبتا هذه اللفظة في النص المحقق عن قصد منهما . وكان الأمثل بهما ان يدققا النظر فيها ويثبتا اللفظ الصحيح في النص المحقق ويشيرا في الهامش الى ما ورد من خطأ في نسختهما التي اعتمدا عليها .

٢١ — ووردت في الصفحة السابقة أيضاً عبارة ثالثة فيها خطأ وهي : « واذا أعمل فيه ما قبله أو ابتدئ به لم يكن فيه مجازاة ولا مضارعة للظروف ولا كانت (ما) لغواً أفصل ، كقولك : كل ما سألتني مبذول لك »

وحديث ابن درستويه هنا عن (كل) ومتى تتصل بلفظة (ما) ؟ ومتى تنفصل عنها ؟ . واذا ما نظرنا الى عبارة النص السابقة نجد فيها لفظة (أفصل) وهذه اللفظة خطأ والصواب (فصل) . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد أشارا في الهامش [2] الى أن هذه اللفظة قد وردت في طبعة شيخو بهذه الصورة (فصل) الا أنهما اكتفيا بهذه الاشارة فقط ، وكان الأمثل بهما ان يصححا عبارة نصّهما المحقق على ضوء ذلك لا أن يثبتا اللفظة الخطأ في النص المحقق ويشيرا في الهامش الى ما ورد في طبعة شيخو من غير تعليق .

٢٢ — وفي (ص ٥٩) وردت عبارة : « . . . كقولك ألاّ تفعل ، وأسألك ألاّ تعود ، فهذه توصل بأنّ للادغام الذي يلحقها في لفظها » .

وقد عمد المحققان الفاضلان الى تشديد نون (أنّ) في قول ابن درستويه : « بأنّ للادغام » ، ولولا أنهما أشارا في الهامش (١) الى أنها وردت في طبعة شيخو

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي / ٥٥ هامش رقم (٤) وانظر طبعة شيخو الثانية /٢٩ .

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٥٥ . هامش رقم (٧) . وانظر طبعة شيخو الثانية /٢٩ .

(أنْ) مخففة [1] لقلت إن خطأً مطبعياً قد وقع في النص المحقق أدّى الى تشديد نون (أنّ) ، ولكن اشارتهما تدفع ذلك ، وتجعلني أقرر أنهما قد اختارا التشديد عن عمد وقصد . واعتقد أن الصواب هو تخفيف (أن) كما ورد في طبعة شيخو ، ومما يقوي ذلك ويؤكده سياق العبارة السابقة حيث قال ابن درستويه : « وأما لا . . . فهي توصل بأشياء وتفصل من أشياء . كما فعل ذلك بما ، فمن ذلك أن تقع بين (أن) الناصبة للفعل وبين الفعل ، كقولك أريد ألاّ تفعل وأسألك ألاّ تعود ، فهذه توصل بأن للادغام الذي يلحقها في لفظها » .

فالحديث اذاً يتعلق بأن التي تنصب الفعل ، وهي مخففة باجماع أهل العربية وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن ينتبها الى ذلك ويصححا نسختهما على ضوء طبعة شيخو ويشيرا في الهامش الى أن ما في مخطوطتهما في هذا الموضع خطأ .

٢٣ — ووردت عبارة في (ص ٦٠) وهي : « وقوم من العرب يصيرون الهاء همزة فيقولون : ألاّ فعلت [يعني : يقلبون (هاء) هلاّ همزة فيقولون : ألاّ] . . . ولا يقولون : (أل) في هل وحدها ، إذ لم تكن معها ألاّ ، وهذا يدل على أنهم حولوها كلمة واحدة » .

ولو رجعنا الى طبعة شيخو [2] لوجدنا أن العبارة جاءت بهذه الصورة : « وقوم من العرب يصيرون الهاء همزة ، فيقولون : ألاّ فعلت . . . ولا يقولون : (أل) في (هل) وحدها ، اذا لم تكن معها (لا) ، وهذا يدل على أنهم جعلوها كلمة واحدة »

ويظهر لنا من موازنة النصين أن بينهما ثلاثة اختلافات ، فقد جاء في الطبعة المحققة لفظة (اذ) وفي طبعة شيخو (اذا) ، وجاء في الطبعة المحققة (ألا) وفي طبعة شيخو (لا) ، وجاء في الطبعة المحققة (حولوها) وفي طبعة شيخو (جعلوها) . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد أشارا إلى هذه الاختلافات

---

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي / ٥٩ هامش رقم (١) . وانظر طبعة شيخو الثانية /٣١ .

(٢) كتاب الكتاب / طبعة شيخو الثانية /٣٢ .

في هوامش (ص ٦٠) [1] إلا أنهما اثبتا ما جاء في النسخة التي اعتمدا عليها في التحقيق ، وكأن ما جاء فيها هو الصحيح ، وأن ما جاء في طبعة شيخو خطأ . وأرى أنّ ما ذهبا اليه ليس بصحيح ؛ لأن سياق العبارة ومعناها لا يحتمل من الألفاظ الا ما جاء في طبعة شيخو ، وذلك أن (اذا) أصح من (إذ) لان الكلام شرط وتعليق ولا تصلح له اذ ، بل الذي يصلح له هو (اذا) ؛ لأن مراد ابن درستويه هو أن (هاء) هل لا تقلب همزة الا اذا ركبت (هل) مع (لا) وجعلت كلمة واحدة . ولا أظن أن اثبات (ألا) بدلاً من (لا) كما ورد في النص المحقق صحيح ، اذ لم يقل أحد من الناس بأن (هلاّ) مركبة من (هل) و (ألا) ، بل الجميع يقولون بأنها مركبة من (هل) و (لا) [2] ، ومما يقوي قولي ويؤكده هو ان ابن درستويه يتحدث في هذا الموضع عن الألفاظ التي تتصل بالأداة (لا) أو تنفصل عنها . وقد صدر كلامه بهذا العنوان : « ما يوصل بلا خاصةً وما يفصل عنها [3] » .

٢٤ — ووردت عبارة أخرى في (ص ٥٩) ليست بسديدة وهي « يجوز [يعني أن] أن يكون مخففة من الثقيلة ، وأن تكون التي بمعنى أي » . وقد رسم الفعل (يكون) بالياء ، وأشار المحققان الفاضلان الى أن هذا الفعل ورد في نسخة شيخو بالتاء [4] ، وكان الأمثل بهما أن يجعلاه بالتاء ويشيرا في الهامش الى أنهما قد صححا عبارة نسختهما المخطوطة على ضوء ما ورد في طبعة شيخو ومما يؤكد أن طبعة شيخو في هذا الموضع أصح وأضبط من النسخة التي اعتمد عليها المحققان الفاضلان في تحقيق الكتاب هو أن الخبر في العبارة جاء مؤنثاً وأن الكلام كله جاء على التأنيث ، قال ابن درستويه : وهو يتحدث عن وصل (أن) المخففة بـ (لا) أو فصلها : « ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة وأن تكون التي بمعنى

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٦٠٩ هامش رقم ١٢ ، ١٤ . وانظر طبعة شيخو الثانية .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٨ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٩٧/١ .

(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي /٥٩ .

(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي / ٥٩ هامش رقم (١٣) وانظر طبعة شيخو ص ٣٢ .

أي ، وكلتاهما لا توصل [1] .

٢٥ — ووردت عبارة في(ص ٦٧) فيها وهم من الناسخ ، وهي « وأمّا اثباتهم الواوين في قولهم : ذوو مالٍ ، فللفصل بين الجمع والتثنية » وابن درستويه يتحدث هنا عن سبب عدم ادغام الواوين في قولهم (ذوو) في الجمع في حالة الرفع وعبارة الكتاب تشير الى أن الكتاب فعلوا ذلك ليفرقوا بين صيغتي الجمع والتثنية ، واعتقد أن لفظة (التثنية) هنا خطأ من الناسخ لأن التفريق بين الجمع والتثنية في حالة الرفع يكون باختلاف علامة الرفع ففي الجمع تكون (بالواو) نحو(جاء ذوو مال) أما في التثنية فتكون بالألف (جاء ذوا مال) وعلى هذا يجب ان تكون العبارة هكذا « فللفصل بين الجمع والافراد » لأن المفرد في هذه الأسماء يرفع بالواو كما ان الجمع يرفع بالواو ، فلو كتب الجمع بواو واحد لالتبس بالمفرد في حالة الرفع ، ومن هنا كتبوه بواوين ولم يكتبوه بواو مدغمة . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان ينتبها الى هذا الوهم ويشيرا اليه في الهامش .

٢٦ — ووردت عبارة في (ص ٦٩) فيها خطأ في الرسم وهي قوله : « ومثل الياءات في النبيين والعليين وتجيئين وتفئين » وقد رسمت لفظة (تفئين) بياء واحدة بعد الهمزة والصواب أن ترسم بياء قبل الهمزة وياء بعد الهمزة على هذه الصورة (تفيئين) ، وليس في الأمر خطأ مطبعي لأن المحققين الفاضلين أشارا في هامش رقم (٤) الى أن هذه اللفظة قد وردت في طبعة شيخو بصورتها الصحيحة (تفيئين) [2] وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان يصححا نسختها على ضوء ما جاء في طبعة شيخو لا أن يكتفيا بالاشارة في الهامش الى ما ورد فيها من الفاظ تختلف عن ألفاظ نسختهما التي اعتمدا عليها من غير ان يوازنا بين النسختين وينتقيا الألفاظ التي تتفق وما أراده المؤلف . واعتقد أن الغرض الأساس من مقابلة النسخة المعتمدة على غيرها من النسخ المخطوطة أو المطبوعة هو اخراج نسخة أقرب ما تكون الى نسخة المؤلف وأن اخراج النص وفق قواعد الخط العربي من ألزم

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٣٢ .

(٢) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٣٩ .

واجبات المحققين وخاصة اذا كان النص المحقق يعالج قضية ترتبط بالخط والكتابة كما هو الأمر في كتاب ابن درستويه « كتاب الكتاب » .

٢٧ — ووردت عبارة أخرى في ص (٦٩) وهي قوله : « فمن ذلك الألف واللام اذا وقعت قبلهما لام القسم او لام الاضافة حذفت الألف لأنها تقارب اللام في النسبة »

ولفظة (النسبة في النص قلقلة ولم يستطع المحققان الفاضلان أن يجدا لهـا تفسيراً . وقد أشارا في هامش رقم (٦) الى أنه قد ورد في طبعة شيخو [١] بدلاً منها لفظة (النصبة) وأشارا أيضاً الى أنه قد ورد في هامش نسختهما المغربيـة (النصبة) كذلك ، واعتقد أن لفظة (النسبة) التي اثبتها المحققان الفاضلان في طبعتهما هي محرفة عن (النصبة) ومعنى النصبة الفتحة وعلى هذا يكون النص هكذا : « فمن ذلك الألف واللام اذا وقعت قبلهما لام القسم او لام الاضافة حذفت الألف لأنها تقارب اللام في النصبة » ومما يقوي هذا عندي هو ان ابن درستويه قال بعد ذلك : « . . . وكذلك الف الوصل في أيم الله وأيمن الله ، لأنهما مفتوحة كألف اللام » .

٢٨ — وفي (ص ٧٤) وردت هذه العبارة : « النسوة الثلاث والقوى الثلاث » وقد أشار المحققان الفاضلان في الهامش الى أنه ورد في طبعة شيخو (القرى الثلاث) [٢] بدلاً من (القوى الثـلاث) ، وكان الأمثل بهما أن يثبتا في النص المحقق هذه العبارة ، ويشيرا في الهامش الى أنهما أجريا هذا التصحيح على وفق ما ورد في طبعة شيخو ، لا أن يكتفيا بالاشارة في الهامش الى الفرق بين النسختين ، من غير ان يفيدا من هذا الفرق في تصحيح نسختهما التي اعتمدا عليها في تحقيق النص .

٢٩ — وفي (آخر ص ٧٤ وأول ص ٧٥) وردت هذه العبارة : « ولم يحذفوا ألف ثمانية لاجتماع مثلين ولكن تخفيفاً ، ولأن فيها تأنيثاً يكون خلفاً من الألف ومعناها معلوم مفردة أو مضافة ، وكذلك ثمنون وثمنول ، ومن المؤكد أن الكلمة

---

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية /٣٨ .

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٧٤ هامش رقم (١٣) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

الأخيرة (ثمنول) مصحفة عن (ثمنوك) ، لأن حديث ابن درستويه هنا منصب على رسم (ثمانية) و (ثمانون) و (ثمان) . مفردة ومضافة ، وأن الكتاب قد يحذفون الفها للتخفيف ، وأرجو أن لا يظن القارئ أن في النص خطأً مطبعياً ، لأن المحققين الفاضلين أشارا في الهامش الى أن هذه اللفظة قد وردت في طبعة شيخو (ثمنوك) [1] (أيْ ثمانوك) ، وكان الأمثل بهما أن يصححا هذه اللفظة في نسختهما على وفق ما وردت في طبعة شيخو ويشيرا في الهامش الى أنهما أجريا هذا التصحيح اعتماداً على ما ورد في تلك الطبعة ، والتصحيف في هذا الموضع واضح وجلي ، ولا يحتاج الى امعان نظر أو اجهاد فكر اذ لا معنى للفظة (ثمنول) ، ومن المؤكد أن اللام فيها مصحفة عن الكاف .

٣٠ — ووردت عبارة أخرى في (ص ٧٥) وهي : « . . . والكتاب يحذفون في العدد والحساب ذلك [يعني ألف ثمان] فيكتبون : ثمن مائة وهو رديءٌ »

وقد سمت لفظة (ثماني مائة) من غير ياء ولا ألف ، ولا أظن أن هناك اي موجب لحذف الياء ، وذلك لأن العدد (ثمان) تحذف منه الياء عندما يكون غير مضاف ولا محلى بأل ولا منصوباً مثل مررت بنسوة ثمانٍ ، أما اذا حلي بأل أو أضيف أو جاء منصوباً فتثبت الياء ، وقد جاء هذا العدد في النص مضافاً الى مائة ، فكان الأمثل أن يرسم هكذا (ثماني مائة) علماً بأن المحققين الفاضلين أشارا في الهامش الى أنه ورد في طبعة شيخو على هذه الصورة (ثمني مائة) [2] ولكن المحققين الفاضلين قد دأبا على تثبيت ما جاء في نسختهما وان كان خطأً لا يقبل التأويل .

٣١ — ووردت عبارة ثالثة في (ص ٧٥) فيها تصحيف وهي قوله : « . . . فمن ذلك كل ياء آخر اسم وما قبلها مكسور وهي منوية في حال رفع أو جـــر او ما أشبه ذلك لأنها تحذف في اللفظ لالتقاء الساكنين في حال الادراج ».

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٧٥ هامش رقم (١) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٧٥ هامش رقم (٦) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

والتصحيف الذي نوهت عنه قد وقع في لفظة (منوية) والصواب (منونة) . ومما يؤكد ذلك كلام ابن درستويه نفسه حيث قال عقب ذلك : « . . . فان أضيف شيءٌ من ذلك أو دخلته الألف واللام أثبتت فيه الياء لأن التنوين قد ذهب » .

وقد أشار المحققان الفاضلان في الهامش (١) الى أن لفظة (منونة) وردت في طبعة شيخو بدلاً من لفظة (منوية) التي وردت في نسختهما وكان الأمثل بهما ان يصححا هذه اللفظة على وفق ما ورد في طبعة شيخو ويشيرا في الهامش الى أنه وقع في مخطوطتهما تصحيف في هذه اللفظة .

٣٢ – وفي (ص ٧٦) وردت هذه العبارة : « . . . ومنه الياءات التي تتصل بها الضمير بعد حرف الجر »

وقد ورد الفعل تتصل بالتاء واعتقد أن المحققين الفاضلين يشاركاني الرأي في أن الفعل هنا مسند الى الضمير ، والضمير مذكر فلا موجب لتأنيث الفعل ، وكان الأوفق ان يكون الفعل بالياء (يتصل) وخاصة انهما قد أشارا في الهامش (رقم ٢) الى أنه في طبعة شيخو ورد (يتصل) (٢) وهو الصواب . وكان الأجدر بهما أن يصححا نصهما المحقق على وفق ما جاء في هذه الطبعة ويشيرا في الهامش الى هذا التصحيف البسيط الذي ورد في نسختهما وعندئذ يكونان قد أفادا من مقابلتهما نسختهما على طبعة شيخو في إخراج هذا النص اخراجاً علمياً خالياً من مثل هذه الاخطاء البسيطة .

٣٣ – وفي (ص ٧٧) وردت عبارة فيها تحريف وهي قوله : « والواو لا تنفرد » .

وحديث ابن درستويه هنا يتعلق برسم همزة الوصل اذا سبقت بالفاء أو الباء أو لام القسم . وبعد أن انتهى ذلك تحدث عن الحرف (ثم) اذا وقع قبل هذه الهمزة فقال : « ويكتب ثم ايتجرْ زيداً وثم أيتمنْ زيداً . . . لأن ثم تنفرد والواو

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٧٥ هامش رقم (٨) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٧٦ هامش (٢) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

لا تنفرد » واعتقد أن النص قد ورد فيه تحريف في آخره ، والصواب أن يقال : « والفاء لا تنفرد» ، ومما يؤكد ذلك أمران أولهما أن الحديث السابق يتعلق بالفاء والباء والأمر الثاني هو أن الواو من الحروف التي تنفرد في الرسم ولا تتصل بما بعدها بخلاف الفاء فانها من الحروف التي تتصل بما بعدها فمثلاً نقول : (أقبل زيد فخالد) ، فنكتب الفاء متصلة بالاسم المعطوف أما اذا قلنا (أقبل زيد وخالد) فتكتب الواو منفصلة عما بعدها . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن ينتبها الى هذا التحريف الذي وقع فيه ناسخ مخطوطتهما ويصححا ويشيرا في الهامش الى هذا الوهم .

٣٤ – ووردت في (ص ٧٧) عبارة أخرى فيها خطأ وربما يكون هذا الخطأ خطأً مطبعياً وهي قوله : « . . . فتجري مجرى (يا) الاضافة وكافها » . والصواب أن يقال : « . . . فتجري مجرى (باء) الاضافة وكافها » لأن الحديث هنا يتعلق بأحرف الجر وهي اللام والباء والكاف ، وليست (يا) من أحرف الاضافة البتة . وقد جاءت هذه اللفظة في طبعة شيخو صحيحة حيث رسمت هكذا (باء الاضافة)[1] .

٣٥ – وفي (ص ٧٩) وردت عبارة فيها كلمة محرفة وكلمة زائدة وهي قوله : « ومنه سبحن الله ، تحذف ألفه ما دام مضافاً الى الله لأنه كثر استعماله في تنويه الله به ، جاء عند كل حادثة »

واعتقد أن لفظة (تنويه) محرفة عن (تنزيه) ، وذلك لأن التسبيح في اللغة هو التنزيه . ووردت في هذه العبارة كلمة زائدة وهي (جاء) ، وقد أشار المحققان الفاضلان في الهامش[2] الى أنها ساقطة من طبعة شيخو . ولو دققا النظر في النص جيداً لعلما أن عبارة نسختهما ليست دقيقة وأن لفظة (جاء) وردت فيها وكأنها محشورة اذ لا معنى لها وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان يجعلا العبارة على وفق ما جاء في طبعة شيخو فتكون هكذا : « . . . لأنه كثر استعماله في تنزيه الله به عند كل حادثة »[3] .

---

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٤٣ .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٧٩ هامش رقم (٤).

(٣) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٤٣ .

٣٦ – وفي (ص ٨٢) وردت عبارة فيها تحريف واضح وهي قوله : « والواو من كلمن وهو اسم بمنزلة قلمون والياء والألف من قر ليست وهو كجمع قرلسيه تصغير قراسيه » .

وأظن أن النظرة البسيطة للنص تؤكد لنا أن (قرليست وقرلسيه وقراسيه) كلمات محرفة عن (قريشيات وقريشية وقراشية) ، ولو أن المحققين الفاضلين أفـــادا من طبعة شيخو [١] في تصحيح نسختهما لما وقعا في مثل هذه الأخطاء البسيطة ، علماً بأنهما قد أشارا الى الفرق بين النسختين في الهامش [٢] ، وكان الأمثل بهما ان لا يكتفيا بالاشارة فقط ، بل يعمدا الى تصحيح هذه العبارة على ضوء طبعة شيخو ، وخاصة ان الالفاظ التي اثبتاها في النص لا معنى لها في اللغة ، وليس لها ارتباط بالألفاظ الأخرى التي وردت في هذا الموضع مثل : (أبجد وهوز وكلمن) [٣] .

٣٧ – ووردت عبارة في (ص ٨٥) فيها تحريف ، وذلك عند حديث ابن درستويه عن كتابة الف (حاشا) حيث قال : « والدليل على زيادتها [يعني زيادة ألف حاشا] قول الله عزوجل : (حاش لله) [٤] ، ولهذا اخترنا كتابتها بالألف لأنه الأصل لها عندنا في الياء والواو . » ، وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد أشارا في الهامش الى الاختلاف الحاصل بين نسختهما ونسخة شيخو في هذا الموضع من النص الا انهما اكتفيا بهذه الاشارة فقط من غير تعليق ، وكان الأمثل بهما ان يدققا النظر في عبارة مخطوطتهما ليلاحظا ما فيها من تحريف وهذا التحريف قد وقع في قوله (لأنه الأصل لها عندنا في الياء والواو) [٥] ، والصواب

---

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٤٥ .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٨٢ هامش رقم (١) ورقم (٢) .

(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٨١ – ٨٢ .

(٤) يوسف ٣١ .

(٥) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٨٥ هامش ٤ وانظر طبعة شيخو : الثانية ٤٧ .

أن تكون العبارة هكذا (لأنه لا أصل لها عندنا في الياء أو الواو) ، وهكذا وردت هذه العبارة في طبعة شيخو ، ومما يؤكد أن عبارة نسخة المحققين الفاضلين محرفة ، هو ابن درستويه قدحكم أصلاً على ألف (حاشا) بأنها زائدة ؛ فكيف يأتي في آخر الكلام فيقول بأنها أصل ، والتحريف هنا محتمل ومتوقع فقد حرفت عبارة (لأنه لا أصل لها) الى (لأنه الأصل لها) . ولو أن المحققين الفاضلين أفادا من طبعة شيخو لبادرا الى تصحيح نشرتها المحققة على ضوء تلك الطبعة ، وأشار في الهامش الى ذلك التصحيح ، وهذا هو الاسلوب السديد في التحقيق لا أن يثبت الخطأ في النص المحقق ويشار في الهامش الى ما في غير النسخة المعتمدة من فروق كما دأب عليه المحققان الفاضلان .

٣٨ — ووردت عبارة في (ص ٩٤) فيها كلام زائد محشور لا مبرر له وذلك عند حديث ابن درستويه عن تنقيط الحروف ، حيث قال : « وإما أن ينقط أحدهما من علُ والآخر من تحت كالجيم والخاء ، وكالتاء والياء ، وكالباء والنون ، وكالفاء والقاف في بعض المذاهب (ينقط واحده ، وكذلك ينقط نظيرتها من تحت من لا يغفل الحروف) وما نقط من تحت فلأن له نظيراً ينقط من عل ، كالياء والتاء ، والجيم والخاء ، وكالباء والنون ، واعلم ان من الكتاب من ينقط كل مشبهين من الحروف ولا يغفل واحداً منهما ، كنقطهم الراء والسين والصاد والطاء والعين من تحت ؛ لأن نظائرها تنقط من عل ، والجمهور على غير ذلك» .

وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش رقم (٢) من الصفحة نفسها الى أن العبارة المحصورة بين القوسين ساقطة من طبعة شيخو ، وهي (ينقط واحده ، وكذلك ينقط نظيرتها من تحت من لا يغفل الحروف) ، ولو أمعن المحققان الفاضلان النظر في النص لتبين لهما أن هذه العبارة محشورة في النص ، ولا مبرر لها ، وان اسقاطها هو الصواب ، وكان الأمثل بهما أن لا يثبتاها في النص المحقق بل يحذفاها ويشيرا في الهامش الى ذلك ، ويعززا عملهما بما ورد في طبعة شيخو [1] من اغفال هذه العبارة ، ويكتفيا بما فعلاه من توضيح مذهب المغاربة

(١) كتاب الكتاب / طبعة شيخو الثانية ٥٤ ، وانظر هامش رقم (١) من الصفحة نفسها .

في الهامش ، حيث ذكرا أن مذهب المغاربة في الخط العربي يجري على نقط الفاء بنقطة واحدة من تحت ونقط القاف بنقطة واحدة من فوق ؛ وهذا هو الذي عناه ابن درستويه بقوله : « وكالفاء والقاف في بعض المذاهب »[1] .

٣٩ – ووردت عبارة في (ص ١٠١) فيها كلمة مصحفة وهي قوله : « واعلم أن من شأن أهل النحو والشعر والغريب تقييد كل كلمة على ما يستحق كل حرف منها مبسوطاً ومركباً ، واستبقاء الشكل والنقط احكاماً واستيثاقاً ، لأن عملهم أغمض » .

واللفظة المصحفة هي (واستبقاء) والصواب أن تكون (واستيفاء) والمعنى لا يحتمل غير ذلك ، وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين أشارا في الهامش الى أن هذه الكلمة وردت في طبعة شيخو[2] (واستيفاء) إلا أنهما لم يصححاها ، فأثبتا في نشرتهما لفظة (واستبقاء) مع أن النص لا يحتمل هذه اللفظة ، وخاصة أن قول ابن درستويه : « احكاماً واستيثاقاً » يحتم ان تكون هذه الكلمة (واستيفاء) ليكون أول العبارة منسجماً مع آخرها .

٤٠ – وفي (ص ١٠٣) ورد عنوان فصل من فصول الكتاب بهذه الصورة : « شروط القوافي والفصول » ، وقد ذكر المحققان الفاضلان في الهامش أن هذا العنوان ورد في طبعة شيخو هكذا (شروط القوافي وفصولها) ، واعتقد أن كلا العنوانين خطأ ، والصواب ان تستبدل لفظة (الفصول) بلفظة (الفواصل) فيكون العنوان هكذا (شروط القوافي والفواصل) ؛ لأن هذا الفصل جزء من باب عنوانه : (هذا باب القوافي والفواصل وفصوله) ، ولو رجع المحققان الفاضلان الى سرد ابن درستويه لابواب الكتاب في مقدمته لوجدا أن لفظة (الفواصل) قد جاءت فيه بدلاً من لفظة الفصول التي اثبتاها في النص ، وقد جاء العنوان متشابهاً في مقدمة

---

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٩٤ وانظر هامش رقم (١) من الصفحة نفسها .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٠١ هامش رقم ٢ ، وانظر طبعة شيخو الثانية ٥٩ .

طبعة شيخو ومقدمة طبعة الاستاذين المحققين وكل من العنوانين نص على (الفواصل)[1] وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا نسختهما على ضوء ما ورد في المقدمة، إذْ لا معنى هنا للفظة (الفصول) لان ابن درستويه يريد ان يبين شروط الفواصل لا الفصول ، وما ورد في الفصل نفسه يؤكد ذلك ويقرره ، من ذلك قول ابـــن درستويه : « وليس في الفواصل ما يضطره تمام الوزن الى الحذف » . وقوله : «. . . قد بنى عليه السجع والفواصل المتقدمة » . وقوله : « .. . لتتفق الفواصل والسجعات»[2]

٤١ — وفي (ص ١٢٠) ورد عنوان فصل من فصول الكتاب وهو : (جدول الخط الذي يسمى الخفيف) . وبعد العنوان أدرج المحققان الفاضلان هذا النص :

« يقسم كل من الخط الى قسمين : (ثقيل وخفيف) ، ويقال فيه خفيف ، وهو الذي يكتب به في قطع النصف ، وصوره كصور الثقيل لا تختلف عنه الا أنه أدق منه قليلاً ، وألطف مقادير منه بنزر يسير . قال الشيخ زين الدين عبدالرحمن ابن الصائغ : والفرق بينه وبين الثلث الثقيل أن الثقيل تكون منتصباته ومبسوطاته قدر سبع نقط على ما في قلمه ، والثلث الخفيف يكون مقدار ذلك منه خمس نقط ، فان نقص عن ذلك قليلاً سمي القلم اللؤلؤي » .

وقد ذكر المحققان الفاضلان في الهامش أنّ أصل هذه الصفحة مفقود من نسختهما التي اعتمدا عليها ، وأنهما اضافا هذا النص نقلاً عن كتاب (صبح الأعشى ﺣ ٣ ص ١٠٠)[3] .

وقد ظننت في بادئ الأمر أن زين الدين عبدالرحمن ابن الصائغ احد تلامذة ابن درستويه ، وأن له كتاباً في الخط ، وأنه نقل هذا النص من كتاب ابن درستويه واثبته في كتابه ، ثم نقله عنه صاحب (صبح الأعشى) ولما وجد المحققان الفاضلان

---

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ٢١ ، وانظر طبعة شيخو الثانية ٩ .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٠٤ .

(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبدالحسين الفتلي ١٢٠ انظر هامش رقم (١) .

مخطوطتهما المغربية ناقصة في هذا الموضع هرعا الى صبح الأعشى فنقلا منه النص المذكور ليكملا به ما فقد من نسختهما ، ولكنني لمّا رجعت الى كتاب (صبح الأعشى) في الموضع المشار اليه لم أجد أي اشارة الى ابن درستويه ، وفتشت كثيراً عن ترجمة ابن الصائغ هذا فلم اعثر له على ترجمة لا في كتب النحاة ولا الادباء ولم يدرجه المرحوم خيرالدين الزركلي في أعلامه ، فاستقر في ظني ان ابن الصائغ هو أحد الخطاطين فسألت عنه الخطاط الفاضل الاستاذ وليد الأعظمي فأفادني أنه أحد اعـــلام الخط المصريين وأنه من علماء المائة التاسعة ، وقد أخرج لي ترجمته من [1] كتاب الضوء اللامع للسخاوي ، وفيه أنه توفي سنة ٨٤٥ هـ ، ولا أدري ما الذي ألجأ المحققين الفاضلين الى نقل هذا النص من كتاب صبح الأعشى ، مع أن هذا النص لا علاقة له بابن درستويه ، وأن زين الدين عبدالرحمن ابن الصائغ لا علاقة له بابن درستويه ، فهو ليس من معاصريه ولا من شيوخه ولا من تلامذته وليس في النص أيّ اشارة الى ابن درستويه أو كتابـــه (كتاب الكتاب) ، ولو ان المحققين الفاضلين قد رجعا الى طبعـــة شيخو وأفادا منها لوجدا أن فيها جدولين هما : (جدول الخط الذي يسمى الخفيف) و(جدول الخط الذي يسمى الامساك) ، وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان ينقلا هذين الجدولين من طبعة شيخو [2] ويشيرا في الهامش الى ان هذين الجدولين قد سقطا من نسختهما ، لا ان يذهبا الى كتاب (صبح الاعشى) . فينقلا منه النص الآنف الذكر الذي لا علاقة له بالموضوع البتة .

٤٢ — وفي (ص ١٣٧) وردت عبارة فيها خطأ وهي قوله : « ولا أحد رجل ولا إثنان رجل » والصواب « ولا اثنا رجل » لأن نون المثنى والملحق به تحذف عند الاضافة ، وقد جاءت هذه العبارة في طبعة شيخو صحيحة[3] بحذف نون (إثنان) ويبدو لي أن المحققين الفاضلين لم يرجعا الى هذه الطبعة في هذا الموضع ولو رجعا لذكرا في الهامش ما في النسختين من فرق .

---

(١) الضوء اللامع في اعيان القرن التاسع للسخاوي ٤/١٦١ .
(٢) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٧٢ — ٧٣ .
(٣) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٨٣ .

٤٣ — ووردت عبارة في (ص ١٥٦) فيها كلمة محرفة وهي قوله : « . . . ولكن سبيل الجازم للفعل كسبيل الجار للاسم لا يحذفان ولا يفصل بينهما وبين ما عهد فيه بشيء ليس منهما » .

واعتقد أن لفظة (عهد) في العبارة ليس لها معنى ، ولو أمعن المحققان الفاضلان النظر في النص لما اثبتاها . علماً بأنه قد جاء بدلاً منها في طبعة شيخو (عملا)[1] وهو الصواب ، وعلى هذا تكون الجملة الأخيرة من العبارة هكذا : « . . . ولا يفصل بينهما وبين ما عملا فيه بشيء ليس منهما » . ومما يلفت النظر أن المحققين الفاضلين لم يرجعا الى طبعة شيخو في هذا الموضع ولو رجعا لاشارا الى الفرق بين هذه الطبعة ونسختهما في الهامش ، وكان الأمثل بهما أن يفيدا من طبعة شيخو في هذا الموضع ويصححا عبارة نسختهما على ضوئها ويشيرا في الهامش الى هذا التصحيح



ولا بد لي في نهاية الأمر من الأعتراف بفضل الاستاذين المحققين جزاهما الله خير الجزاء على ما بذلا من جهد في تحقيق هذا النص اللغوي الفريد ونشره ، وأملي كبير في أن يأخذا بملاحظاتي هذه فيما اذا أرادا أن يعيدا نشر الكتاب مرة أخرى والله ولي التوفيق .

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٩٩

الفهرس

المقالات

ص	المقالة	الكاتب
٣	جيش النبي (ص)	اللواء الركن محمود شيت خطاب
٣٨	مصطلحات الهندسة المدنية (القسم الثالث : C)	الدكتور جميل الملائكة
٥٣	صيغة (فعّل) في العربية	الشيخ محمد حسن آل ياسين
٨٠	تغيرّ استثمار الارض الزراعية في العراق دراسة في الجغرافية الكمية	الدكتور علي محمد المياح
٩٣	ابحاث في الكيمياء العضوية	الدكتور جابر الشكري
١١١	الموضوعية ووحدة الحقيقة	الدكتور ياسين خليل
١٣٣	الغادة في اسماء العادة (للصغاني)	الاستاذ هلال ناجي (تحقيق)
١٥٤	كتب الوقف والابتداء وعلاقتها بالنحو	الدكتور احمد خطاب العمر
١٧٨	الارقام العربية	الدكتور احمد مطلوب
١٩٢	حقوق الدول عديمة السواحل في الملاحة في البحار وفي الوصول إليها	الدكتور محمد الحاج حمود
٢٢١	حميد الطائي اعظم قواد المأمون	الدكتور احمد نصيف الجنابي
٢٤٦	ضبط النص والتعليق عليه	الدكتور بشار عواد معروف
٢٧٠	حول مدلولات رموز المرأة في مقدمة القصيدة العربية قبل الاسلام	الدكتور محمود عبدالله الجادر
٣٠٧	روايات ديوان أبي نواس دراسة ونقد	الدكتور بهجة عبد الغفور

ص		
٣٢٥	المعنى الاخلاقي للصداقة في الفلسفة الاسلامية	الدكتور ناجي التكريتي
٣٦٢	فائت نظائر الظاء والضاد	الدكتور حاتم صالح الضامن

عرض الكتب

٣٧٧	معجم الشعراء في لسان العرب (للدكتور ياسين الأيوبي)	الدكتور نوري حمودي القيسي
٣٩٥	نظرات في (نشوارالمحاضرة) للتنوخي(تحقيق المحامي عبود الشالجي)	الدكتور ابراهيم السامرائي
٤٢٩	تعليقات على كتاب الاغاني	الاستاذ صبحي البصام
٤٦٣	تعقيب على تحقيق كتاب (الكتاب) لابن درستويه	الدكتور عدنان محمد سلمان

آراء وأنباء

٤٩٨	اعمال المجمع ومنجزاته (في الدورة الثانية)	الدكتور صالح احمد العلي